



ورقة حقائق حول: واقع النظام الصحي في ظل تفشي جائحة كورونا في قطاع غزة

المقدمة

يواجه قطاع غزة انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID 19) في ظل ظروف إنسانية وصحية صعبة نتيجة مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي تشديد حصارها على قطاع غزة، حيث تراجع مستوى الخدمات الصحية في قطاع غزة خلال سنوات الحصار بوضوح؛ الأمر الذي تسبب في نقص المستلزمات الطبية اللازمة والأدوية؛ خاصة في سياق تفشي فيروس كورونا ، والإعلان عن وجود إصابات في القطاع المحاصر.

من خلال هذه الورقة يستعرض مركز حماية لحقوق الإنسان الواقع الصحي لقطاع غزة في إطار مواجهة فيروس كورونا

أولاً : نبذة عامة حول تفشي فيروس كورونا في قطاع غزة

أصدر السيد: محمود عباس في تاريخ ٥ مارس ٢٠٢٠م، مرسوماً حمل رقم (١) لسنة ٢٠٢٠م قرر فيه إعلان حالة الطوارئ في كافة الأراضي الفلسطينية لمدة شهر؛ بهدف مواجهة خطر فيروس كورونا. وقد أعلن رئيس المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة وقتها أن القطاع خالي من الفيروس، وعلى الرغم من ذلك فقد اتخذت اللجنة الحكومية طيلة الأشهر الماضية مجموعة من الإجراءات الوقائية التي هدفت إلى محاولة منع دخول الفيروس إلى القطاع؛ ومن تلك الإجراءات احتجاج القادمين من خارج قطاع غزة في مراكز للحجر الصحي مدة ٢١ يوماً، وإغلاق المؤسسات التعليمية والمساجد والأسواق والمطاعم والقاهي بعد اكتشاف حالتين مصابتين بالفيروس في صفوف المحجورين .

نجحت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها اللجنة الحكومية في قطاع غزة بمنع دخول فيروس كورونا إلى داخل القطاع حتى تاريخ ٢٤ اغسطس ٢٠٢٠م، حيث أعلن مكتب الإعلام الحكومي في غزة خلال مؤتمر صحفي حظر التجوال التام لمدة ٤٨ ساعة في قطاع غزة بعد اكتشاف حالات إصابة بفيروس كورونا خارج مراكز الحجر الصحي .

أعلنت وزارة الصحة حتى تاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٢٠م أن إجمالي الحالات المسجلة منذ مارس الماضي ١٥٥١ حالة منها ١٤٢٧ حالات نشطة ، سجل منها ١٤٢٢ داخل المجتمع ، و٥ من العائدين ، وتعافي ١١٤ حالة و ١٠ وفيات ٩ منها داخل المجتمع و واحدة من العائدين.



ثانياً : تأثير الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

تستخدم دولة الاحتلال الإسرائيلي سياسة العقاب الجماعي بحق قطاع غزة ، حيث تفرض عليه منذ عام ٢٠٠٦م حصاراً اقتصادياً مشدداً ، وبسبب ذلك الحصار فإن قطاع غزة يواجه جائحة كورونا في ظل ظروف إنسانية وصحية معقدة وصعبة للغاية .

وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن نسبة البطالة بلغت في القطاع ٥٢%، كما ارتفعت نسبة الفقر بين سكان القطاع لتصل إلى ما نسبته ٥٣%، هذا ووفقاً للإحصاء فقد ارتفعت هذه النسب بواقع ٢٧% في الربع الثاني من هذا العام، كما أظهرت المعطيات المتوفرة أن ما نسبته ٦٨.٥% من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي، حيث يعتمد ٨٠% من السكان يعتمدون على المساعدات الغذائية، ووفقاً للمعطيات الواردة في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن سوق العمل في القطاع كان من أكثر القطاعات تأثراً بجائحة "كورونا"، نتيجة تعطيل كامل للأنشطة الاقتصادية .

حيث سجل انخفاض كبير بين العاملين الذين يعملون لحسابهم الخاص، وبينت النتائج ان حوالي ٢٦٤,١٠٠ من العاملين كانوا غائبين عن عملهم في الربع الثاني ٢٠٢٠، وهم يشكلون ما نسبته ٢٩.٧% من مجموع العاملين، وتعود اسباب الغياب الى أسباب مرتبطة اساساً بجائحة كورونا، وأهمها الحجر المنزلي .

وبينت نتائج الاحصاء أن غالبية الأنشطة شهدت انخفاضاً في عدد العاملين خلال الربع الثاني ٢٠٢٠، وكان الأكثر تضرراً العاملين في نشاطي المطاعم والفنادق والبناء والتشييد خلال فترة الجائحة في السوق المحلية.

وتشير عمليات المراقبة والمتابعة للأوضاع المعيشية في ظل الوضع الراهن، أنها تدهورت بشكل غير مسبوق سواء لجهة أعداد الفقراء أو درجة حدة الفقر، حيث طرأ انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية خاصة بعد انتشار فيروس كورونا في القطاع؛ الأمر الذي أدى إلى فقدان الآلاف لدخلهم اليومي .

وانعكست تداعيات الحصار الإسرائيلي المتواصل، والقيود على حركة الواردات والصادرات والتي ترافقت مع جائحة كارونا، على الأوضاع الاقتصادية فسادت حالة من الركود في حركة الأسواق والتجارة، وتضررت أنشطة القطاع السياحي وقطاع المواصلات، وتوقفت المنشآت الإنتاجية في الكثير من القطاعات عن العمل، وضعفت قدرة القطاع الخاص على الاحتفاظ بالعمال.



إن حجم الأزمة الحالية ونطاقها وتطبيق إجراءات الطوارئ من بينها المقيدة للنشاط الاقتصادي، سيدفع ثمنها العمال وأسره، لتعيد التأكيد على هشاشة الأوضاع وضعف للبنية الاقتصادية وتدهورها في قطاع غزة على وجه التحديد، نتيجة سنوات من الحصار الإسرائيلي المشدد منذ ١٣ عاماً، والاستهداف المنظم للمنشآت الاقتصادية بالقصف والتدمير، وتقييد حرية الحركة والتنقل للأفراد والبضائع. الأمر الذي ترك آثاراً خطيرة على أوضاع سكان قطاع غزة الاجتماعية والاقتصادية، ونجم عن هذا التراجع الاقتصادي تدهور الأمن الغذائي بشكل مقلق جداً، وتضاعفت أعداد العائلات التي تواجه الصعوبات في توفير كمية ونوعية الطعام المناسبة بسبب انعدام الدخل.

ثالثاً: نظام صحي منهار يواجه جائحة كورونا .

تراجع مستوى الخدمات الصحية في قطاع غزة خلال سنوات الحصار بوضوح؛ نتيجة إجراءات الحصار المفروضة على القطاع منذ سنة ٢٠٠٦، والتي تسببت في نقص المستلزمات الطبية اللازمة والأدوية؛ خاصة في سياق تفشي كورونا في القطاع .

إن جهاز الصحة في قطاع غزة يعاني معاناة شديدة بسبب الحصار، وهو اليوم أبعد ما يكون عن تلبية احتياجات السكان في ظلّ النقص في الأدوية والتجهيزات والمعدات الطبيّة والاستكمالات المهنيّة.

فوفقاً للبيانات الواردة من الجهات المختصة يوجد في قطاع غزة "١٣" مستشفى يبلغ عدد الاسرة الموجودة فيها ١٧٨٢ سرير، تقدم خدمات طبية لسكان القطاع البالغ عددهم ١٩٩٩٠٠٠ نسمة، ووفق وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة؛ فإن مخازنها بقطاع غزة، تعاني من نفاذ ٤٥% من الأدوية، و ٣١% من المهمات الطبية، و ٦٨% من لوازم المختبرات وبنوك الدم، إلى جانب الشح الكبير في المعقمات ومستلزمات الوقاية.

يشار إلى أن عدد أسرة العناية المركزة المتوفرة في قطاع غزة يبلغ (١١٠) أسرة، منها (٣٣) سرير مخصصين لمن يصاب بفيروس كورونا وتحتاج حالته الصحية أن ينتقل إلى غرفة العناية . ويبلغ عدد أجهزة التنفس الصناعي العاملة في وحدات العناية المركزة في قطاع غزة (٩٣) جهازاً، منها (٢٨) جهازاً فقط تم تحويلهم لمستشفى غزة الأوربي المخصص للتعامل مع الحالات الحرجة في إطار مكافحة كورونا .

إن الأرقام السابقة للواقع الصحي في قطاع غزة في إطار تفشي الفيروس بين المواطنين في القطاع يشير إلى أن قطاع غزة مُقبل على كارثة إنسانية حقيقية إذا ما استمرت سلطات الإحتلال الإسرائيلي في فرض الحصار ومنع إدخال الأدوات والمستلزمات الصحية إلى القطاع لا سيما في ظل وجود كثافة سكانية كبيرة.



وعليه وأمام هذه الحقائق فإن مركز حماية لحقوق الإنسان يعبر عن قلقه الشديد نتيجة عدم قدرة الجهاز الصحي في قطاع غزة على مواجهة الجائحة في ظل استمرار الحصار المفروض على القطاع منذ ١٣ عاماً، ويشدد مركز حماية أن مقومات مواجهة انتشار فيروس كورونا تقتضي من المجتمع الدولي والحكومة الفلسطينية والمؤسسات الدولية المختلفة التحرك العاجل لدعم مقدرة المؤسسات الصحية للاستمرار في تقديم خدماتها وتحمل الأعباء التي يفرضها انتشار الفيروس خارج مراكز الحجر .

وبناء على الحقائق التي أوردتها الورقة فإن مركز حماية لحقوق الإنسان فإننا :

- نطالب الأمم المتحدة بأجهزتها المخلفة للتدخل العاجل لإنقاذ قطاع غزة من كارثة انسانية محققة الوقوع في ظل انعدام مقومات مواجهة كوفيد "١٩"، وعدم التزام سلطات الاحتلال بواجباتها تجاه سكان الاراضي المحتلة.
- نطالب المجتمع الدولي بضرورة التحرك الجاد لإنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، والضغط على سلطات الاحتلال للسماح بمرور جميع الأجهزة الصحية اللازم لمكافحة جائحة كورونا والحفاظ على صحة المواطنين ، وتقديم منح عاجلة تخصص لدعم القطاع الصحي .
- نطالب الحكومة الفلسطينية بتحمل مسؤولياتها تجاه القطاع خصوصاً في مواجهة فيروس كورونا وذلك بتزويد القطاع باحتياجاته وتعزيز صموده والتزامه بحالة الطوارئ والإجراءات المتخذة .
- نجدد تأكيدنا على ضرورة تقديم الإغاثة والعون من قبل الجهات الحكومية لمن فقدوا أعمالهم ومن يعانون من الفقر وتدهور أوضاعهم. ونؤكد على أهمية تضامن أفراد المجتمع وقواه ومؤسساته المختلفة لتقديم العون والمساعدة للفقراء والمعوزين، الأمر الذي سيدعم قدرتهم على الصمود ومكافحة الوباء.
- ندعو المواطنين في قطاع غزة إلى الالتزام الصارم بإجراءات الوقاية والسلامة الصادرة عن الجهات المختصة.